العنقاء

مجلة شهرية (ورقية -إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة | العدد الثامن | 25/3/2026م - 1447/10/06هـ

في ذكرى الثورة السورية...
المبادئ في اختبار الواقع

«الشفافية» ركيزة الحكم الرشيد
وبوابة العدالة الانتقالية

في ذكرى الثورة...
تحديات الدولة الناشئة

جيل المنافي
أمام سؤال العودة

الشرق الأوسط الإيراني:
2004 - 2025

نساءُ سورية.. من هندسة
الصمود إلى تهميشِ التمثيل

من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة

يتساوى السوريون، رجالاً ونساءً، استواءً كاملاً في حقوق المواطنة وواجباتها، وإن للمرأة السورية دوراً فاعلاً في المجال المجتمعي الإنساني يجب إبرازه، وإعادة تمكين فاعليّة هذا الدّور في المجال الحقوقيّ والمدنيّ، باعتبار المرأة هي فاعل أساسي في مضمار العمل السّياسي، وتستوي مع الرجل قيمةً ووظيفةً ودوراً في مسيرة بناء الاجتماع السّياسيّ.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: مركز القاري لخدمة الكتاب

ايميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

افتتاحية العدد	في ذكرى الثورة السورية	أ. حسن خناس	1
إضاءات سياسة	في ذكرى الثورة ... تحديات الدولة الناشئة	أ. محمد نور حمشو	3-2
رؤى تيار سورية الجديدة	الشرق الأوسط الإيراني: 2004 – 2025	م. محمد رامي قزيز	5-4
إضاءات في النهضة والتغيير	«الشفافية» ركيزة الحكم الرشيد	أ. إيمان حقي	7-6
إضاءات شبابية	جيل المنافي أمام سؤال العودة	أ. أسامة ليموني	9-8
المرأة السورية	نساءُ سورية.. من هندسة الصمود إلى التهميشِ	أ. سهير أومري	10
إضاءات نفسية إجتماعية	وسائل التواصل الاجتماعي والتحديات	أ. باسل عَبدالله الرفاعي	11
وعي مدني	حين تصرخ المدينة.... في صمت	م. أُبَيّ طه سكر	12
إضاءات في الاقتصاد والتنمية	القرار السياسي بين نفوذ «حيتان المال»	د. أنس عبد الجليل كيال	13
إضاءات على كتاب	الدمشقيون أناقة الروح في وجه الزمن	أ. آسيا نابلسي	14
إضاءات مقاصدية	تديّن بلا أثر	أ. محمد زكريا البدوي	15
يراع	وصيةُ سفَّاح	أ. حسين عبد الله	16
يراع	ضحايا أم شركاء؟	أ. محمد زكريا البدوي	17

في ذكرى الثورة السورية...
المبادئ في اختبار الواقع

بقلم الأمين العام لتيار سورية الجديدة
الأستاذ: حسن خناس

لم تكن الثورة في جوهرها حدثًا عابرًا ولا موجة غضب آنية سرعان ما تخبو، بل كانت تعبيرًا عميقًا عن حاجة شعبٍ إلى استعادة كرامته وتصحيح مسار وطنه، وإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة. إن أي قراءة منصفة لأهداف الثورة تُظهر أنها لم تنطلق من فراغ، ولم تُبْنَ على نزوة، بل تأسست على مطالب واضحة ومشروعة تتعلق بالعدالة والحرية، وإنهاء منظومات الظلم المتجذرة.

أول هذه الأهداف كان التخلص من الظلم. فالظلم حين يتحول إلى سياسة عامة أو ثقافة سائدة لا يدمّر حياة الأفراد فحسب، بل يقوّض أسس الدولة ذاتها. دولة الظلم قد تبدو قوية في ظاهرها، لكنها في حقيقتها هشة من الداخل؛ لأن الخوف لا يبني استقرارًا دائمًا والقهر لا يصنع ولاءً حقيقيًا؛ لذلك كان مطلب العدالة في صلب الثورة باعتباره الشرط الأول لقيام دولة سليمة يشعر فيها المواطن بأن كرامته مصانة وحقوقه محترمة.

أما الهدف الثاني فكان إنهاء نظام التوريث في الحكم. فالدولة الحديثة لا تُدار بمنطق الإرث العائلي، ولا تُختزل في شخص أو عائلة، بل تقوم على مؤسسات وقوانين وتداول سلمي للسلطة. حين يتحول الحكم إلى امتياز موروث تتعطل آليات المحاسبة، وتتآكل روح المشاركة، ويُقصى الشعب عن حقه الطبيعي في اختيار من يمثله. الثورة في هذا المعنى لم تكن رفضًا لأشخاص بقدر ما كانت رفضًا لمنهج يجعل الوطن ملكية خاصة بدل أن يكون ملكًا عامًا لجميع أبنائه.

وثالث الأهداف تتمثل في القضاء على الفساد والمحسوبيات والواسطة. فالفساد ليس مجرد خلل إداري، بل هو منظومة متكاملة تسرق الفرص من مستحقيها، وتقتل روح المبادرة، وتزرع الإحباط في نفوس الكفاءات. حين يصبح الوصول إلى الوظيفة أو الخدمة أو الحق مرتبطًا بالعلاقات لا بالاستحقاق يفقد المجتمع ثقته بالعدالة، ويشعر المواطن أن جهده لا قيمة له ما لم يكن مسنودًا بوساطة. الثورة رفعت صوتها مطالبة بدولة قانون يكون فيها الجميع سواسية أمام النظام، دولة لا يعلو فيها أحد على المحاسبة، ولا يُستثنى فيها أحد من الرقابة.

غير أن الهدف الأبرز والأكثر ارتباطًا بكرامة الإنسان كان نيل الحريات، وفي مقدمتها حرية الرأي. فحرية التعبير ليست ترفًا فكريًا، بل هي حق أصيل لكل مواطن. من حق كل سوري أن ينتقد وأن يعبّر عن رأيه وأن يطالب بحقوقه المشروعة دون خوف أو ملاحقة. المجتمع الذي تُصادر فيه الآراء يتحول إلى ساحة صمتٍ ثقيل تتراكم فيه الأخطاء دون تصحيح لأن أحدًا لا يجرؤ على التنبيه إليها.

إن انتقاد الحكومة حالة صحية ومفيدة لأنه يسلط الضوء على الخلل، ويفتح باب النقاش، ويساعد على تدارك الأخطاء وتصحيح المسار.

الحكومات القوية حقًا هي التي تسمح بالنقد، بل وتشجعه؛ لأنها تدرك أن الرأي الآخر ليس تهديدًا، بل فرصة للتحسين. أما إغلاق الأبواب أمام الأصوات المختلفة فلا يؤدي إلا إلى تراكم الاحتقان وخلق فجوة بين السلطة والمجتمع.

وفي المقابل فإن المطبلين والمنافقين لا يخدمون الدولة كما يظنون بل يلحقون بها الضرر.

حين يُجمَّل الخطأ، ويُبرَّر التقصير، ويُصوَّر الفشل على أنه إنجاز تضيع فرصة الإصلاح، ويترسخ الخلل. المبالغة في المديح ورفض أي نقد يحجب الرؤية عن صناع القرار، ويزيد من غضب الناس الذين يشعرون أن معاناتهم تُنكر أو يُستخف بها. النفاق السياسي أخطر من المعارضة الصادقة لأنه يخدع السلطة والشعب معًا، ويؤخر لحظة المواجهة الضرورية مع الواقع.

إن الثورة في جوهرها ليست هدمًا من أجل الهدم، بل بناء على أسس جديدة:

عدالة بدل ظلم
مؤسسات بدل توريث
قانون بدل فساد
وحرية بدل قمع.

هي مشروع إصلاح عميق يسعى إلى إعادة الاعتبار للمواطن بوصفه شريكًا في صناعة القرار لا مجرد متلقٍ له. وهي دعوة مستمرة إلى أن يكون الوطن مساحة مشتركة للجميع تُصان فيها الكرامة وتُحترم فيها العقول ويُحتكم فيها إلى القانون.

إن تحقيق هذه الأهداف لا يكون بالشعارات وحدها، بل بترسيخ ثقافة المسؤولية والمساءلة، وبقبول التعددية والاختلاف وبإيمان راسخ أن قوة الدولة لا تُقاس بمدى إسكاتها للأصوات، بل بقدرتها على استيعابها.

هكذا فقط تتحول الثورة من حدث تاريخي إلى مسار وطني دائم نحو الحرية والعدالة والكرامة.

في ذكرى الثورة...
تحديات الدولة الناشئة بين طموح البناء والصراعات الإقليمية

بقلم: أ. محمد نور حمشو

في أقسى سنوات انحسار الثورة السورية بعد ظهور تنظيم «داعش» والتدخل العسكري الروسي المباشر؛ علت أصوات من هنا وهناك قائلة: ستكونون عبرة لشعوب المنطقة كي لا يثوروا ضد الظلم والديكتاتورية.

لكن بعد انطلاق معركة ردع العدوان وتحرير سورية من النظام البائد وحلفاؤه؛ عاد الزخم والاهتمام بالثورة السورية التي وصلت إلى إسقاط النظام؛ وأخذت شكلاً آخر عما بات يعرف بـ «ثورات الربيع العربي»؛ ورغم ارتفاع فاتورة الثورة السورية، وثقل التضحيات تبقى الأكثر قابلية لتحقيق أهدافها مقارنةً بالثورات الأخرى التي ابتلعتها الدولة العميقة أو قسمتها الأيدي الخارجية.

تأتي ذكرى الثورة هذا العام وقد حافظت الدولة الجديدة على وحدة التراب السوري من التفكك بعدما كرس النظام السابق كل إمكانياته لضرب الجغرافية السورية في حال سقوطه، ومع هذه الوحدة تجلى شعار الثورة الأول: «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد».

والحديث عن النجاح بتوحيد الجغرافية السورية وإفشال المشاريع الانفصالية؛ لا يؤدي بالضرورة إلى أن هذا الملف أصبح من الماضي؛ لأن ثقل الملفات السياسية والاجتماعية والسياسية التي خلّفها النظام السابق أرخت بظلالها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب السوري، وكذلك تغوله في دماء السوريين خلق حالة من الثأر المجتمعي؛ كل هذه العوامل دفعت بعض القوى الخارجية إلى محاولة النفاذ إلى عمق الأزمات في سورية، واللعب على تفكيك الدولة السورية عبر الاضطرابات وتأجيج الخطاب الطائفي.

نجح العهد الجديد في الحفاظ على مؤسسات الدولة ومنع تفكيك البلاد في ظروف إقليمية ودولية معقدة للغاية، فبعد طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م دخلت المنطقة في حالة فوضى جيوسياسية مركبة؛ ووُضِعت أغلب الدول إن لم يكن جميعها في حالة استهداف أو استنفار عسكري وأمني دائم.

هذه الفوضى امتدت إلى ضرب العمق الإيراني مرتين خلال أقل من سنة عبر عمليات عسكرية أمريكية اسرائيلية؛ ولعل الحرب الأولى في حزيران الماضي جرت ضمن قواعد وخطوط واضحة بينما الحرب الثانية كسرت القواعد وكل الخطوط الحمراء، ووضعت المنطقة على صفيح ساخن وبالأخص سورية بحكم موقعها المتوسط بين طرفي الصراع «اسرائيل- إيران».

توسعت الحرب منذ اليوم الأول وامتدت لتستهدف دول الخليج والأردن ثم قواعد عسكرية في قبرص، وكذلك قواعد أخرى في تركيا، مع إغلاق مضيق هرمز؛ مما أثر على حركة التجارة العالمية، وضرب أسواق النفط والطاقة العالمية مع حديث عن دعم روسي صيني لإيران لتغيير قواعد اللعبة الدولية مع أمريكا والغرب.

وضعت هذه التطورات التي شهدها الشرق الأوسط الدولة السورية الناشئة أمام تحديات أمنية وسياسية كبيرة مع عودة ملحوظة لتنظيم داعش بعد الانسحاب الأمريكي من أكبر القواعد الأمريكية في سورية؛ وكذلك ستنعكس التداعيات الاقتصادية وتعطل الملاحة البحرية العالمية على الاقتصاد السوري؛ وقد شهدنا توقف خط الغاز القادم من مصر في الأيام السابقة، وهو ما أفرز أزمة غاز كبيرة تجلت في مشاهد الطوابير التي عملت الحكومة الحالية على إزالتها من ذاكرة الشعب السوري التي تحتوي ذكريات مؤلمة لطوابير المعيشة في زمن نظام الأسد.

تأتي الذكرى الخامسة عشرة للثورة السورية وقد انتصرت الثورة، وتوحدت البلاد، وأُحبِطت مخططات الثورة المضادة التي كانت قد نجحت في بعض ثورات الربيع العربي في تقويض مكتسبات الثورة؛ لكن الضغط الإقليمي وصراع المشاريع الجيوسياسية في الشرق الأوسط يُقوض إلى حد كبير عجلة التنمية الاقتصادية التي تحتاجها سورية أكثر من أي وقت مضى.

وبالرغم من التأثير المباشر للظروف الإقليمية والدولية والصراعات بالجوار على الشأن السوري فإن أهم ما يجب

أن تعول عليه الحكومة هو التفاف الشعب السوري خلف دولته الناشئة وهذا الالتفاف يكون بمزيد من الشفافية في المرحلة المقبلة والإسراع بملف العدالة الانتقالية الذي أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى؛ والإسراع في تفعيل أهم مؤسسة تشريعية «مجلس الشعب»؛ وكذلك تفعيل وإعطاء صلاحيات أوسع لمؤسسات مكافحة الفساد.

مع إطلاق حملة مشتركة بين عدة وزارات لحصر السلاح المنفلت والحد من مستوى الجريمة المرتفع؛ والسيطرة على الظواهر الاجتماعية السلبية التي خلفها النظام البائد؛ وإطلاق حملات توعية منظمة هدفها خلق فضاء أوسع للثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية والشرطة لثنيه عن استخدام أي سلاح أو أساليب غير قانونية تضر بالصالح العام؛ وصولاً إلى وضع خطط اقتصادية فعالة لتحسين المعيشة خلال فترة محددة وأن يكون البرنامج الاقتصادي خاضع للمراقبة والمساءلة ويتمتع بالشفافية.

فالحصن الأول والأهم للدولة الحديثة هو ترتيب الوضع الداخلي وتوحيد الجهود الوطنية ضد أي محاولات إقليمية أو دولية لزعزعة الدولة أو النيل من الوحدة الوطنية.

الشرق الأوسط الإيراني:
2004 - 2025

بقلم: م. محمد رامي قزيز

«من وراء غبار الصواريخ والضربات المباشرة التي هزت طهران مؤخراً، يطل السؤال الأهم: هل نشهد اليوم طيَّ صفحة «الشرق الأوسط الإيراني» لندخل حقبة الصدام بين المشاريع البديلة؟

بداية عندما نتكلم عن إيران فنحن نتحدث عن دولة تتجاوز مساحتها مليون وستمائة ألف كيلو متر مربع، كما أنها تمتلك موارد كبيرة من النفط والغاز بالإضافة لتعداد سكاني كبير يتجاوز الثمانين مليون نسمة، فنحن نتحدث عن بلد ضخم بتاريخ عريق وإمكانيات كبيرة وموقع استراتيجي مما يجعلها من الدول المؤثرة عبر التاريخ في سياسات المنطقة.

الحرب العراقية الإيرانية:

خرجت إيران من الحرب العراقية الإيرانية بعدة دروس مهمة منها:

أنها تسبح في بحر من الأعداء، ففي الوقت الذي لاقت فيه العراق دعماً عسكرياً ولوجستياً لم تجد إيران ذاك الحليف الاستراتيجي، بل هي محاطة بدول ترى فيها مارداً يهاب جانبه بدل حليف يجب دعمه.

أعادت تعريف أمنها القومي على أساس: هذه آخر حرب تقليدية تخوضها إيران نظراً لحجم الدمار الكبير الذي لحق بها، ولكثرة الجبهات، ولوجود عرقيات متنوعة على كافة حدودها والتي يمكن تجنيدها ضد الدولة.

أعادت تعريف استراتيجيتها في المنطقة على أساس تشكيل منصات صد خارجية تكون ذراع إيران الطويلة في المنطقة، ومن هنا بدأ الدعم الممنهج للمليشيات العابرة للحدود كضامن للمصالح الإيرانية.

البرنامج الصاروخي الإيراني: بنت إيران برنامجها الصاروخي بمشقة بالغة كسلاح استرتيجي قادر على تهديد المنطقة في حال تعرضت للخطر.

ولادة الشرق الأوسط الإيراني:

لاشك أن أول علامات التفاهم الأمريكي الإيراني أتت بعد الغزو الأمريكي للعراق بقليل، مابين عامي 2004 و 2005، فقدمت إيران نفسها كشريك قادر على ضبط الأمن، وخوض الحروب على الأرض من خلال تجنيد مليشيات محلية على أساس طائفي، ومن ثم السيطرة على مفاصل البلد.

وانتقلت بعدها الأحداث إلى مستوى آخر في حرب تموز 2006 بين حزب الله والكيان الصهيوني، استخدم فيها الحزب صواريخ مضادة للدروع، وتصدى لتوغل الدبابات الإسرائيلية ليعلن عن نفسه كدرة تاج المشروع الإيراني في المنطقة.

وشهدت تلك الفترة الكثير من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية الإيرانية مثل: المنحات الجامعية للطلاب العرب إلى طهران، والمراكز الثقافية الإيرانية التي افتتحت في دمشق وبيروت، والقنوات الفضائية الدينية التي تتبنى الرواية الأكثر تطرفاً في الخلاف السني الشيعي، بالإضافة لمشاريع إنسانية كمشفى الإمام الخميني في دمشق، وليس انتهاء بالاستثمار في المقامات الدينية، وتحويلها إلى نقاط سياحية تُسَيَّر إليها رحلات الحج والزيارات من إيران والعراق إلى دمشق وبيروت، حتى ظهر مصطلح: (الهلال الشيعي) في تلك الحقبة للدلالة على خط الإمداد الواصل من طهران إلى بيروت مروراً بالعراق وسورية

الربيع العربي والثورة السورية

ومع اندلاع الثورة السورية المباركة عام 2011 بشكل خاص، والربيع العربي بشكل عام، كانت شبكة النفوذ الإيراني قد وصلت لمرحلة متقدمة من الاستقرار والنضج، فقد بات لها حواضن متماسكة في دمشق وبيروت، ناهيك عن مشاريع التشيع التي طالت الكثير من القرى والنواحي، خاصة الواقعة منها على طرق الإمداد مابين العراق ولبنان مروراً بسورية.

وعلى الرغم من التجاذبات وحرب التصريحات بين الغرب وإيران، إلا أن يدها كانت مطلقة بالكامل في المنطقة، فبدأت بتشكيل المليشيات الطائفية وتسليحها ونقلها عبر الآفاق، فوصل إلى سورية لواء «فاطميون» ولواء «زينبيون» من أفغانستان وباكستان على التوالي للقتال إلى جانب النظام السوري، بالإضافة لمليشيا «أبو الفضل العباس» و«عصائب

أهل الحق» من العراق، وبلغ الأمر ذروته بتشكيل «الحشد الشعبي العراقي»، كما ظهر اسم إيران في التحالف الدولي لقتال داعش الذي أسسه الأمريكان!

ويبدو بأن الخلاف مع الغرب كان يدور حول تحديد حجم ومساحة النفوذ الإيراني في المنطقة بناء على قدرته على تنفيذ المهام الموكلة إليه، بشرط عدم امتلاكها لسلاح نووي، فخلال تلك الحقبة كانت إيران فاعلية ومؤثرة في كل الأحداث المصيرية في المنطقة.

علامات الانهيار

لاشك بأن الدول الكبرى لاتأبه إلا بمصالحها، وبكشف سريع للحساب الإيراني في المنطقة مع الوصول لعام 2020 كنا نقف أمام دولة فاشلة في العراق التي باتت تصدّر المشاريع الطائفية على شكل مليشيات جاهزة للقتال، أما نظام الأسد حليفها الأول في سورية فقد تحول لدولة مارقة تصدر الكبتاغون واللاجئين، وتعبث بأمن المنقطة بأكملها، كما أن حالة الغليان الشعبي ضد المشروع الإيراني ككل كانت على أشدها في دول الهلال الشيعي المزعوم، إلا أن المؤشرات الأكبر لانهيار المشروع أتت من سورية حيث فشلت إيران في قمع الشعب وإعادته إلى حظيرة الطاعة رغم الكم الهائل من الدمار الذي سببته.

ورافق ذلك تردي في الأوضاع الداخلية في إيران انعكست على سلسلة انتفاضات واسعة مثل الثورة الخضراء عام 2009 وحادثة مقتل «مهسا أميني» عام 2022، وقام الحرس الثوري بقمع كل هذه الانتفاضات بموجات من العنف.

كل ذلك أدى لتشكل صورة جديدة عن النظام الإيراني بأنه غير قادر على الوفاء بوعوده في ضبط الدول التي أعطي المجال فيها.

بداية النهاية

لاشك أن مقتل «قاسم سليماني»، مهندس المشروع الإيراني في الخارج عام 2020 كان أول علامة على أن القوى الكبرى وعلى رأسها أمريكا ضاقت ذرعاً بالمشروع الإيراني، وبدأت تفكر بالبديل، إلا أن لحظة الحقيقة أتت – وهنا أسيل الكثير من الحبر- في عملية «طوفان الأقصى» والتي كان التصريح الأول لكل من إيران وحزب الله عنها: «لم نكن نعلم ولم تتم مشاورتنا».

وهكذا دفعت عملية «طوفان الأقصى» بالمشروع الإيراني إلى خط التماس فجأة بعد أن كان يتوارى بشعارات المقاومة والممانعة بينما أفعاله على الأرض تخدم مشروعهم التوسعي لا فكرة الدفاع عن فلسطين.

فكان على الإيرانيين أن يتحملوا مسؤولية هذا الهجوم رغم محاولاتهم الحثيثة للتنصل منه وتجنب الانجرار للقتال، وهنا يغلب على الظن بأن قيادة حماس بالفعل لم تستأذن أو تشاور طهران في العملية، وقامت بها بناء على حساباتها الخاصة، فكان لزاماً على عَرّاب الحركة الرئيسي تحمل المسؤولية دون أن يجنّب الحركة نفسها مصير الصدام المفتوح.

أما الإعلان الرسمي لنهاية المشروع فكان باغتيال «حسن نصر الله» عام 2024، والبدء بضربات ممنهجة استئصالية لأذرع إيران في المنقطة، وكان من الواضح أن إيران نفسها هي التالية بعد الانتهاء من أذرعها.

ماذا بعد المشروع الإيراني

لاشك أن انحسار النفوذ الإيراني بكل ما أتى به من زخم ومشاريع اقتصادية وفكرية وثقافية وعسكرية على أسس طائفية سيترك فراغاً كبيراً، خاصة في الدول المنهكة التي كانت ترزح تحت وطأته، والحديث هنا عن العراق وسورية ولبنان، مع التركيز على سورية، هذا الفراغ الذي تطمح إسرائيل بشكل مكثف على سدّه، في الوقت الذي قام الأتراك بخطوات فعلية على الأرض لسده، ومن هنا نجد بداية إرهاصات صدام تركي إسرائيلي وشيك في سورية بالذات.

كما أن الحاجة باتت ملحة لمشروع ولد ميتاً، وهو التحالف الإسلامي لقتال داعش وقتها، حيث تحدثت وسائل الإعلام عن تحالف تركي سعودي باكستاني لتشكل قوة ونفوذ يكون مهيمناً منافساً للتغول الإيراني وقتها، ويتصدى لمسؤوليات ضبط الأمن وإحلال الاستقرار في المنقطة، إلا أنه كما ذكرنا فإن هذا المشروع ولد ميتاً.

أما الآن: فالفرصة مواتية لإعادة إنتاج هذا التحالف: (التركي السعودي القطري)، خاصة بعد الغطرسة الإسرائيلية المتنامية في المنطقة، والتي لن تسلم دولة من تهديدها، أما في حال بقاء هذه القوى مفككة فإننا سنخرج من مطرقة المشروع الإيراني الطائفي إلى سندان المشروع الإسرائيلي العنصري الاستيطاني، ولعل أولى خطوات تجنب أو تأخير هذا المصير على سورية هو بناء دولة متينة على أساس مؤسساتي ينتج برلمانًا يعبر عن إرادة الشعب، ويحشد الطاقات للوقوف في وجه تهديد بهذا الحجم والخطورة

«الشـــفافية» ركيزة الحكم الرشيد وبوابـــة العدالـــة الانتقاليـــة

بقلم: أ. إيمان حقي

في الدول التي تغيب فيها الشفافية، يصبح الفساد قاعدة لا استثناء، وتتحول السلطة إلى مجال مغلق بعيد عن المساءلة. أما حين تُفتح مؤسسات الدولة أمام الرقابة المجتمعية وتصبح المعلومات متاحة للجمهور، تبدأ الثقة بالتشكل بين الدولة والمواطن. ولهذا السبب تُعد الشفافية اليوم أحد أهم ركائز الحكم الرشيد، ليس فقط كأداة إدارية، بل كشرط أساسي لبناء مؤسسات شرعية وقادرة على خدمة المجتمع.

إنها المعيار الذي يُقاس به مدى نزاهة المؤسسات وفاعلية أدائها، والوسيلة التي تمكّن المواطنين من متابعة كيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.

مفهوم الشفافية في إدارة الحكم

تشير الشفافية في المجال السياسي إلى إتاحة المعلومات المتعلقة بإدارة الشأن العام، وتمكين المواطنين من الوصول إليها. وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشفافية بأنها: «تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة تتيح لأصحاب المصلحة الاطلاع على ما يجري داخل المؤسسات العامة، بما يسهم في كشف أوجه الخلل وحماية المصالح العامة».

كما تتجسد الشفافية في وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها، إضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، ونشر المعلومات وإتاحة الوصول إليها بصورة متساوية. وغالبًا ما يُعبَّر عن هذا المفهوم مجازًا بالقول: «إن الإدارة العامة ينبغي أن تعمل «في بيت من زجاج»، بحيث تكون أعمالها واضحة أمام العاملين والجمهور على حد سواء».

ويرتكز مفهوم الشفافية على أربعة عناصر أساسية هي: المصداقية، والإفصاح، والوضوح، والمشاركة.

الشفافية كأداة للحد من الفساد

ترتبط الشفافية ارتباطًا وثيقًا بمستوى الفساد في الدولة وبطبيعة النظام السياسي القائم فيها. فكلما كانت آليات صنع القرار وإدارة الموارد العامة واضحة ومتاحة للرقابة المجتمعية والمؤسساتية، تقلصت فرص إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح خاصة. وعلى العكس من ذلك، يؤدي غياب الشفافية إلى خلق بيئة خصبة لانتشار الفساد.

وتُظهر المؤشرات الدولية وجود علاقة واضحة بين قوة المؤسسات السياسية ومستويات الشفافية من جهة، وانخفاض معدلات الفساد من جهة أخرى. ومن أبرز هذه المؤشرات مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيس مدى انتشار الفساد في القطاع العام عبر دول العالم.

وفي هذا السياق، سجّلت سورية خلال عام ٢٠٢٥ تحسنًا طفيفًا في مؤشر مدركات الفساد (CPI) ويعني: Corruption Perceptions Index، إذ ارتفع ثلاث درجات من ١٢ إلى ١٥ مقارنة بالعام السابق، أي أن هذا التحسن لا يزال محدودًا، ويعكس أهمية الإصلاح المؤسسي وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

يشير هذا المؤشر إلى أن التحديات الهيكلية والسياسية التي تواجه سورية تتطلب أكثر من مجرد إجراءات سطحية، إذ يتعين إعادة تصميم آليات الرقابة وتعزيز استقلالية المؤسسات لضمان فعالية الشفافية على أرض الواقع.

الشفافية وبناء الثقة في المرحلة الانتقالية السورية

تكتسب الشفافية أهمية خاصة في مراحل الانتقال السياسي، حيث تصبح شرطًا أساسيًا لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع بعد فترات طويلة من الصراع أو الاستبداد. وفي الحالة السورية، لا يمكن الحديث عن إعادة بناء الدولة أو إصلاح المؤسسات دون تعزيز آليات

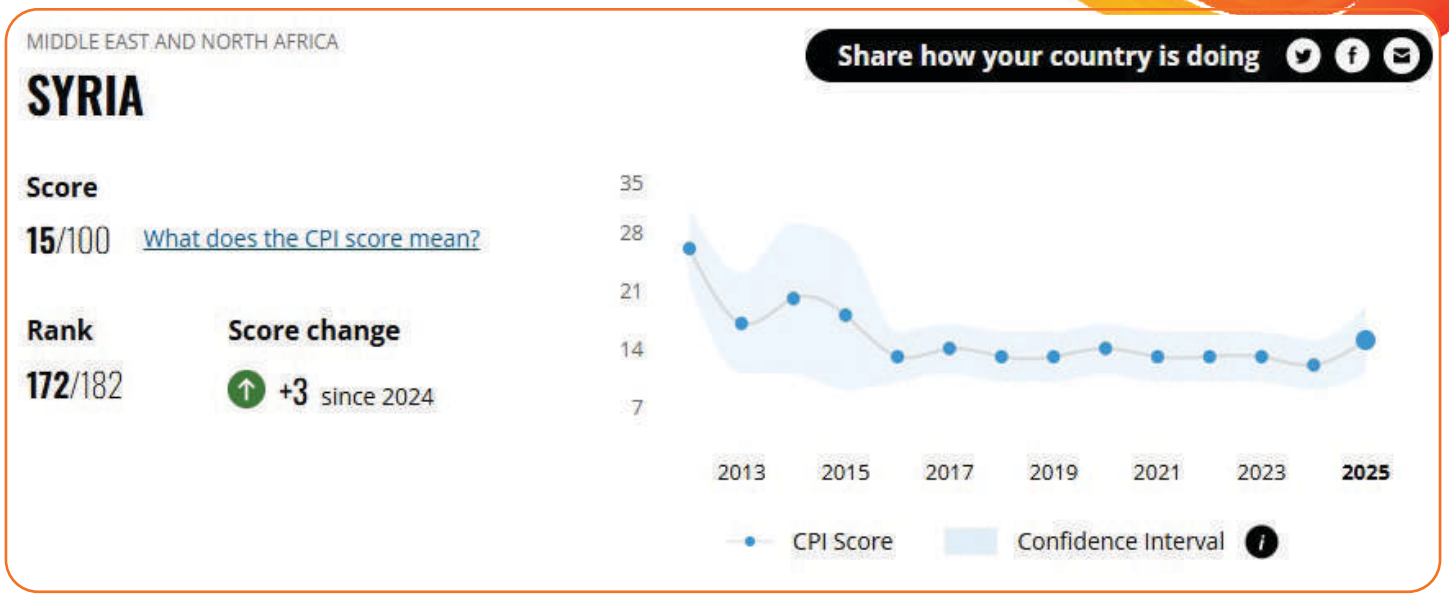

الشفافية في إدارة الموارد العامة وصنع القرار.

فالمرحلة الانتقالية الحالية تستدعي استراتيجيات محددة لتعزيز المشاركة المجتمعية في الرقابة على الموارد، وإتاحة المعلومات بطريقة يمكن أن تدعم مسار العدالة الانتقالية، بما يضمن محاسبة الفاعلين في الماضي وتجنب تكرار الانتهاكات.

فإتاحة المعلومات حول السياسات العامة والموازنات والعقود الحكومية، وتعزيز استقلال الهيئات الرقابية، وضمان حرية الإعلام، كلها خطوات أساسية لبناء مؤسسات أكثر نزاهة وفاعلية.

الشفافية والعدالة الانتقالية

ترتبط الشفافية ارتباطًا وثيقًا بمسار العدالة الانتقالية، إذ يشكّل كشف الحقيقة أحد أهم ركائز هذا المسار. فالمجتمعات الخارجة من الصراعات تحتاج إلى معرفة ما جرى في الماضي، وكيف أُديرت السلطة والموارد، ومن يتحمل المسؤولية عن الانتهاكات أو الفساد.

ومن هنا، فإن إتاحة المعلومات وفتح الأرشيفات العامة وتمكين المجتمع من الاطلاع على الحقائق يشكل خطوة ضرورية نحو تحقيق العدالة والمصالحة المجتمعية.

وبذلك تتحول الشفافية من مجرد أداة إدارية إلى آلية سياسية أساسية لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ولضمان أن تكون العدالة الانتقالية مدعومة ببيانات واضحة وقابلة للمراجعة، وليس مجرد شعار على الورق.

حدود الشفافية في الحكم

على الرغم من أهميتها، فإن الشفافية ليست مبدأً مطلقًا في جميع المجالات. ففي بعض الحالات قد تقتضي المصلحة العامة تقييد نشر بعض المعلومات المرتبطة بالأمن القومي أو المفاوضات الحساسة أو حماية الخصوصية أو سلامة الإجراءات القضائية.

لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود هذه القيود، بل في استخدامها ذريعة لحجب المعلومات عن المجتمع. لذلك تقوم النظم التي تسعى إلى ترسيخ الحوكمة الرشيدة على مبدأ أن الشفافية هي القاعدة، بينما تبقى السرية استثناءً محدودًا ومحددًا بالقانون.

ختاماً، ليست الشفافية مجرد إجراء إداري أو شعار سياسي، بل ركيزة أساسية لإعادة بناء الدولة وتعزيز الثقة بين المجتمع ومؤسساته. ومن خلال تعزيز الشفافية، يمكن أن تكون خطوة أولى في مسار طويل نحو العدالة الانتقالية وبناء دولة أكثر نزاهة واستقرارًا في سورية، وهو الطريق الذي يضمن أن تصبح السلطة أكثر مسؤولية، والمواطن أكثر قدرة على المشاركة والمحاسبة.

جيل المنافي أمام سؤال العودة

بقلم: أ. أسامة ليموني

تمرّ علينا اليوم الذكرى الخامسة عشرة للثورة السورية، وقد أنعم الله علينا بالخلاص من حقبة سوداء جثمت على صدور السوريين لعقود.

عقود أُنهك فيها العقل، وعُذِّب فيها الجسد، ومُزِّقت فيها الروح. ومع اندلاع ثورة الكرامة ضد نظام الإجرام والقتل، تغيّرت كثير من أولويات الإنسان الثائر وهمومه، خاصة فئة الشباب الذين رأوا أنفسهم، بين ليلة وضحاها، بلا وطن. وأُجبروا على الغربة ليجنبوا أنفسهم كابوس الاعتقال والإخفاء القسري، فتبعثروا في مشارق الأرض ومغاربها، وبدؤوا يذوقون مرارة اللجوء وصعوبته: من تعلّم لغة جديدة، إلى الاندماج مع مجتمعات لا تشبههم، وصولاً إلى العنصرية التي تعرّض لها الكثير من السوريين في شتّى بقاع الأرض.

ومع كل هذه الصعوبات والتحديات التي وُضعت في طريق الشباب السوري، إلا أنه أثبت جدارته ونجح رغم كل شيء. فأتقن لغته، ونجح في عمله، وتميّز في علمه، ولم يكتفِ بهذا، بل بادر وبرز من خلال عمله في منظمات المجتمع المدني، سواء في المنظمات الإنسانية، أو اتحادات الطلبة، أو حتى في الشأن السياسي — رغم قلّته — ولدينا من الأمثلة الكثير التي لا يسعنا ذكرها لكثرتها.

كل هذه التحديات التي مرّ بها الشباب كانت سببًا في تشكيل مرونة في شخصياتهم وتعاملهم مع الأمور، فأصبحوا أكثر جدية وتحملًا للمسؤولية. ومع مرور السنين وتعقّد المشهد، أصبحت فكرة العودة إلى سورية مجرد حلم، أو طرفة تُرمى في أطراف الحديث.

لم يعد الشاب يفكّر بالعودة، فبدأ بتأسيس حياته في مكان وجوده: من عمل، ومنزل، وحياة اجتماعية فيها شيء من «الاستقرار الوهمي». وأصبحت فكرة سورية مجرد حكاية يرويها لأطفاله؛ من تصوير مشهد منزل العائلة، أو الاجتماعات العائلية، وزيارات الأقارب. هي ذكرى يحملها في عقله عن حارة سكنها، أو طفولة عاشها.

ومن جانب نفسي وأيديولوجي بدأ بالانصهار مع المجتمع الذي يعيش فيه، فغيّرت تلك الغربة فيه الكثير من الطباع والعادات، وأصبح لديه شيء من صراع الهوية.

ومع انطلاق عملية ردع العدوان، وعودة الحلم إلى دائرة «الممكن»، بات سؤال: هل ستعود؟ محور أي حديث دائر.

وفي فجر الثامن من ديسمبر أصبح الحلم واقعًا، والعودة حقيقة.

وهنا وجد الكثير نفسه أمام سؤال لا مفر منه:

هل العودة تعني استعادة الوطن، أم اكتشاف وطن جديد؟

هنا ظهرت الفجوة بين أحلام رومانسية عن ذكريات وتصورات من الطفولة، وبين واقع أليم من مدن منهكة، واقتصاد متعب، ونفوس مجتمع قد اهترأت وتشوّهت.

مصاعب وتحديات العودة

منذ فجر التحرير وحتى اليوم عاد إلى سورية — بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) — أكثر من مليون إنسان.

ومن المصاعب التي تواجه فئة الشباب من العائدين، خاصة أصحاب الخبرة والكفاءة، قلة فرص المشاركة في البناء، وحصرها بأشخاص من أصحاب الولاء للسلطة. هذا النهج الذي تتبعه الحكومة الحالية في التعامل مع الكفاءات شكّل نوعًا من الإحباط لدى فئة كبيرة من الشباب.

ومن التحديات القائمة أيضًا عدم توفر مكان سكن مناسب يلبي احتياجات من تعوّد على نمط حياة معيّن في الخارج، إضافة إلى التلوث البيئي، والاكتظاظ السكاني في المدن.

قد ينظر البعض إلى هذا الكلام على أنه كماليات، أو مثالية، أو غير مهم في الوقت الحالي، إلا أنه من الطبيعي — ومن حق أي إنسان — أن يشعر بشيء من الراحة في المكان الذي يقطنه، خصوصًا لمن تعوّد على نمط حياة وبيئة صحية يعيش فيها.

فرص وساحات العمل

تشهد سورية اليوم مساحة حرية لا بأس بها، ومن الممكن جدًا العمل فيها بأريحية، بعد أن عانى السوريون لعقود من القمع والتخويف والتعذيب.

يأتي دور الشباب اليوم كضرورة ملحّة للمشاركة في البناء رغم التحديات القائمة. فحرية تنظيم الناس لأنفسهم أصبحت متاحة، وأشكال التنظيم كثيرة: من جمعيات خيرية، إلى اتحادات الطلبة، وأهمها تنظيم أنفسهم من خلال تيارات وأحزاب سياسية يعبّرون فيها عن أنفسهم وأفكارهم.

فهو حق كفله الإعلان الدستوري في المادة ١٤، التي تنص على:

«تصون الدولة حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية وفقًا لقانون جديد.»

ينظر البعض إلى السياسة على أنها من المحرمات، وأن من يعمل في الشأن العام إنما يعمل فقط لأهدافه الشخصية. وربما كان هذا الفهم مفهومًا قبل سنة ونصف من الآن، لكن اليوم لم يعد مقبولًا أن نسمع هذه الأصوات تعلو من جديد.

فالسياسة ليست نقيضًا للطهارة، إنما هي بحاجة فقط إلى أناس نزيهين يعملون فيها.

وفي الختام، لا يمكن للنهوض بالبلاد دون الاستفادة من طاقات الشباب وكفاءاتهم، بعيدًا عن الولاءات للجماعة، لتكون خبرتهم ومعرفتهم في خدمة الوطن لا قيود الانتماءات الضيقة.

نساءُ سورية.. من هندسة الصمود إلى تهميشِ التمثيل

بقلم: أ. سهير أومري

«قضت المرأة السورية ١٥ سنة وهي تدير شؤون البقاء تحت القصف وفي المنافي لتجد اليوم ‹الكرسي السياسي› يُصنع بمقاسات لا تتسع لثوبها الملطخ ببارود الثورة وعرق العمل، فهل نحن أمام إقصاء متعمد، أم أن الدولة الجديدة لم تدرك بعد أن الأمر إن بقي على حاله فنصف محركها معطل؟

في الذكرى الـ (١٥) للثورة السورية المباركة تقف المرأة السورية اليوم أمام مفارقة تراجيدية؛ فالمرأة التي كانت شريكة فعالة بل أساسية في هندسة صمود المجتمع على مدى عقد ونصف، والمرأة التي حملت عبء التربية واللجوء، وواجهت عتمة المعتقلات، تجد نفسها اليوم في مواجهة «سقف زجاجي» سياسي يبدو أنه صُمم لإبقائها في إطار «الفعل الإنساني» بعيداً عن «القرار السيادي».

إن استعراض المشهد السياسي الحالي يكشف عن فجوة عميقة بين التضحيات والتمثيل:

ففي أول انتخابات برلمانية جرت بعد سقوط نظام الأسد عام ٢٠٢٥، جاءت النتائج مخيبة للآمال، فقد فازت ست نساء فقط من أصل ١١٩ عضوًا أعلن نجاحهم في الانتخابات، أي ما يقارب ٥٪ من المقاعد، وهي نسبة متواضعة للغاية إذا ما قيست بحجم المجتمع السوري أو حتى بما كان قائمًا في بعض المراحل السابقة.

وتشير تقارير تحليلية إلى أن النساء شكّلن نحو ١٤٪ فقط من المرشحين في تلك الانتخابات، رغم وجود حديث سابق عن ضرورة تعزيز حضور المرأة في العملية السياسية، ومع أن قائمة الرئاسة التي سيتم تعيينها والمكونة من ٧٠ عضوًا ستتدارك نسب المشاركة اللازمة - بحسب ما عبرت عنه اللجنة العليا للانتخابات - ولكن حتى هذا الأمر لم يتم بعد أكثر من خمسة شهور من الانتخابات.

أما على مستوى السلطة التنفيذية، فالصورة لا تبدو مختلفة كثيرًا. فالحكومة الانتقالية التي أُعلن عنها في مارس ٢٠٢٥ ضمّت ٢٣ وزيرًا، كانت بينهم امرأة واحدة فقط هي «هند قبوات» وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، لتكون المرأة الوحيدة في مجلس الوزراء.

وتلقى اجتماعات رئاسة الجمهورية بأطياف متعددة من الشعب انتقادات واسعة لغياب الحضور النسائي بشكل ملفت، ففي ٤ من آذار/مارس الحالي، التقى الرئيس السوري أحمد الشرع عددًا من الإعلاميين والناشطين في القصر الجمهوري، في اجتماع أثار جدلًا واسعًا بعد نشر صور أظهرت وجود امرأة واحدة فقط بين عشرات الحاضرين.

ومع أن الاجتماعات اللاحقة شهدت تحسنًا نسبيًا في مستوى تمثيل النساء، إلا أن هذا الحضور بقي دون الطموح المأمول، ما يشير إلى وجود محاولات لتدارك هذا الخلل، لكنها لم ترتقِ بعد إلى مستوى التمثيل العادل الذي يعكس دور المرأة الحقيقي في المجتمع.

الأمر الذي يشكل جدلًا واسعًا في الشارع السوري حول التباين بين الدور الاجتماعي الكبير الذي لعبته النساء خلال سنوات الحرب وبين حضورهن المحدود في مواقع القرار السياسي في المرحلة الانتقالية.

فالتحدي الحقيقي اليوم يكمن في الانتقال من الحضور المدني والاجتماعي إلى التمثيل السياسي الفعلي. فالمشاركة في صنع القرار لا تتحقق فقط عبر النشاط المجتمعي أو الخطاب الحقوقي، بل عبر وجود مؤثر في البرلمانات والحكومات واللجان الدستورية والمؤسسات السياسية.

وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة الواقعية:

هل يعود ضعف التمثيل السياسي للمرأة إلى طبيعة المرحلة الانتقالية التي لا تزال تركز على عنصر الثقة أكثر من الكفاءة، وخصوصًا أن الثقة اليوم موجهة لمن حرر (ومن يحرر يقرر!!) الأمر الذي يجعل المرأة مغيبة تمامًا كونها لم تكن مشاركة في التحرير الميداني للبلد أو منخرطة في العمل العسكري بقرب القيادة العسكرية؟ أم أن الاحتكام إلى المرجعية الثقافية الموروثة هو المعول عليه في بنية العمل السياسي؟ أم أن القوى السياسية نفسها ليست مقتنعة بوجود المرأة ودورها الحقيقي في صنع القرار أو التشارك في قيادة البلد في هذه المرحلة؟

مهما تكن الإجابة، فإن التجربة السورية خلال السنوات الماضية أظهرت أن المرأة لم تعد عنصرًا هامشيًا في المجتمع. فالحرب بكل قسوتها دفعت آلاف النساء إلى أدوار قيادية داخل العائلة والمجتمع، وفتحت أمامهن مجالات جديدة من العمل العام. ولهذا يبدو من الطبيعي أن ينعكس هذا التحول الاجتماعي تدريجيًا في المجال السياسي أيضًا.

واليوم في ذكرى الثورة الـ(١٥) ترى السوريات أن بناء نظام سياسي جديد في سورية لن يكون مكتملًا دون تمثيل أوسع للنساء، ليس بوصفه استجابة لضغوط دولية أو شعارات حقوقية، ولا التزام ظاهري بحصة رمزية للنساء داخل البرلمان أو الحكومة بل لأنه يعكس واقع المجتمع نفسه.

إن سورية التي خرجت من حرب طويلة لا تحتاج فقط إلى إعادة بناء المدن، بل إلى إعادة بناء السياسة نفسها، بطريقة تعطي مكانًا طبيعيًا لكل من أسهم في بقاء المجتمع حيًا... وفي مقدمتهم المرأة السورية.

وسائل التواصل الاجتماعي وتحديات الوعي والسلم الأهلي

بقلم: أ. باسل عَبدالله الرفاعي

تُعتبَرُ وَسَائِلُ التَّوَاصُلِ الاجتِمَاعِيِّ اليوم المحرك الأساسي للتفاعلِ الإنساني، فهي لم تَعُد مجرَّدُ مِنَصَّاتٍ للدردشة، بل تحولت إلى عَالَمٍ مُوَازٍ يؤثِّرُ في السياسة، الاقتصاد، و الثقافة، و مع ذلك، يصِفُها الخُبراء دائماً بأنها سِلَاحٌ ذُو حَدَّين، نظراً للتوازنِ الدقيقِ بين فوائدها العظيمة، و مخاطرها الجسيمة.

الفوائد و الفرص التي توفرها منصات التواصل:

تعد الفوائد والفرص الجانب المضيء منها، فَهِي تُقَرِّبُ المَسَافاتِ كثيرًا، لدرجة أنها جعلت العالم « قرية صغيرة »، و مكَّنت الأفراد من التواصلِ مع ذويهم، ومَكنتهم من تكوين صداقات عابرة للقارات.

و لها الأَثَرُ الكَبِيرُ فِي كُلِّ تَطَوُّر، فهي تُعد مصدراً هائلاً للمعلومات والتعلُّم الذَّاتي، ومنبراً لتسليطِ الضَّوء على القضايا الإنسانية والاجتماعية الهَامَّة.

كما تقدم فُرصَةً حَقِيقِيَّةً للعَمَلِ والنُّمو الاقتِصادي وخصوصًا أنها فَتَحت أبواباً لظهور وظائف جديدة مثل « التسويق الرقمي « الذي ساعد الشَّركات الناشِئة والمبدعين على الوصولِ لجمهورهِم مباشرةً دون جَهدٍ أو عَنَاء .

أما الأضرارَ و المخاطرَ النَّاجِمَةِ عن سُوء استِخدَامِهَا فيمثّل الجانب المظلم لَهَا :

إذ تؤثّر عَلى الصِّحَّةِ النَّفسيَّةِ سَلبِيًّا لأنها باتت تعزل الناس عن بعضهم ولو كانوا ضمن مساحة جغرافية صغير (كالبيت الواحد)، إذ تكون المَسَافةُ بينَهم بِمِقدَارِ ذِرَاع و البعدُ الفِكريُّ والنفسي كَمَا بَينَ السَّمَاء و الأرض، و قَد يسبِّب الإفراط في استِخدامِها ظهور مشاكل كَبِيرة مثل الاكتِئابِ والقلق، وأحيانًا يَتَعَدَّى حُدُودَ ذَلِكَ لِتصِلَ إِلَى « عُقدة المقارنة « التي تنشَأ من رؤيةِ الصُّور التي تَبدُو مثاليةً، إِلَّا أَنَّهَا مَزَيَّفَةٌ غالباً لأشخاصٍ يُرِيدُونَ إِقنَاعَنَا أن هذه حياتهم المرفّهة والكاملة التي لا يشوبها شائبة، وهذا بالتأكيد ليس الواقع الحقيقي على الإطلاق.

أمَّا عَن خُصُوصِيَّاتِنَا فَقَد أَصبَحَت مشاعًا بل عُرضَةً للانتِهَاكِ، حَيث أصبحت البيانات الشخصيَّة سِلعَةً تُباعُ و تُشتَرى، بالإضافة إلى خَطر التجسُّسِ والاختِراقَات الإلكترُونيَّة التِي يَستَغِلُّهَا بَعضُ ضِعَافِ النُّفُوس .

وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيه أن وَسَائِلَ التَّوَاصُلِ الاجتِمَاعِي ساهَمَت في سُرعَة انتشارِ الشَّائعات والأخبارِ الزَّائِفَةِ التي تؤثر في كثير من الأحيان على زعزعة استِقرارَ مَجتَمَعَاتِنَا ، نَاهِيكَ عن ظَاهِرة التَّنَمُّر الإلكتروني التي تؤذِي النمستخدمين عامة، والمراهقين خصوصًا.

وفي السياق السوري، لا تقتصر آثار وسائل التواصل الاجتماعي على التفاعل اليومي وتبادل الأخبار، بل تمتد لتلامس واحدة من أكثر القضايا حساسية في المرحلة الراهنة، وهي قضية السلم الأهلي. فسرعة انتشار المعلومات عبر هذه المنصات تجعلها بيئة خصبة لتداول الشائعات والأخبار غير الدقيقة، وهو ما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيج التوترات الاجتماعية وإثارة مشاعر القلق وعدم الثقة بين فئات المجتمع. كما أن الخطاب المتشنج أو التحريضي الذي ينتشر أحيانًا في الفضاء الرقمي يمكن أن يساهم في تعميق الانقسامات بدل معالجتها، خصوصًا في مجتمع مرَّ بسنوات طويلة من الأزمات والتحولات. لذلك يصبح التعامل المسؤول مع وسائل التواصل ضرورة وطنية، ليس فقط على مستوى المؤسسات، بل على مستوى المستخدمين أنفسهم، لأن الكلمة المنشورة في هذا العالم الافتراضي قد تتحول في لحظات إلى عامل يؤثر في الاستقرار المجتمعي، ويجعل من الوعي الرقمي واحترام القيم المشتركة شرطًا أساسيًا للحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز الثقة بين أبناء المجتمع السوري.

كل ذلك يضع على عاتق الدولة والحكومة مسؤولية واضحة في تنظيم الفضاء الرقمي عبر تشريعات تحمي خصوصية المواطنين، وتكافح الجرائم الإلكترونية، وتحدّ من انتشار الشائعات والمحتوى التحريضي والمضلل الذي يهدد السلم الاجتماعي. كما يبرز دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في ترسيخ الثقافة الرقمية، وتعليم الأجيال كيفية التعامل الواعي مع هذا العالم الافتراضي. أما الأسرة السورية فتبقى خط الدفاع الأول، من خلال المتابعة الواعية لاستخدام الأبناء لهذه المنصات، وتعزيز الحوار داخل البيت حتى لا تحل الشاشات محل العلاقات الإنسانية الحقيقية.

بهذه المعادلة فقط يمكن أن تتحول وسائل التواصل من عامل تفكك وضغط نفسي إلى أداة معرفة وتواصل تسهم في تعافي المجتمع السوري وبناء مستقبله.

حين تصرخ المدينة.... في صمت

بقلم: م. أبَيّ طه سكر

في سورية، يؤمن كل سائق إيمانًا لا يتزعزع بأنه الوحيد على وجه الأرض الذي يُحسن ما يفعل، بينما سائر من على الطريق، من أمامه ومن خلفه ومن جانبه، متهورون أو غافلون أو يستحقون تعليقًا صريحًا يُطلقه من نافذته. والطريف أنك لو سألت أي سائق آخر على نفس الطريق، لسمعت الرواية ذاتها بالكلمات ذاتها وبنفس اليقين الراسخ.

لكن القيادة وما تجرّه من توتر ليست وحدها ما يُنهك الإنسان في المدينة السورية، إذ يعمل بالتوازي معها شيء آخر أهدأ في مظهره وأعمق في أثره، وهو ما باتت منظمة الصحة العالمية تصنّفه ضمن أخطر الملوثات البيئية على الإطلاق.

الضجيج الذي لا نسمعه

التلوث السمعي أسوأ من كونه مجرد إزعاج إذ أنه وبالتعريف: تعريض مستمر ومتراكم لمستويات صوتية تتجاوز ما صُمِّمت الأجهزة البيولوجية البشرية لاحتماله على المدى الطويل. وقد حددت منظمة الصحة العالمية عتبته عند ٦٥ ديسيبل، وهو مستوى لا يُمثّل سقفًا لأي شارع سوري مزدحم بقدر ما يمثّل أرضيته في أوقات كثيرة.

ولفهم ما تعنيه هذه الأرقام فعلًا، تكفي المقارنة التالية:

محادثة عادية	٥٠ – ٦٠ ديسيبل
بوق سيارة	٩٠ ديسيبل
باص أو شاحنة	١٠٠ ديسيبل
مطرقة هوائية في أعمال الطريق	١١٠ ديسيبل
عتبة الألم الجسدي	١٢٠ – ١٤٠ ديسيبل

أما التعرض لمستويات تفوق ٨٥ ديسيبل على مدى ثماني ساعات يوميًا فيُلحق ضررًا موثقًا بجهاز السمع، وشارع سوري في ساعة الذروة، بمولّداته وأبواقه وأصوات المحال المفتوحة، قادر على تجاوز هذا الرقم بيسر شديد.

القاهرة ليست بعيدة

رصد مركز البحوث الوطني المصري أن متوسط مستوى الضوضاء في قلب القاهرة يبلغ ٩٠ ديسيبل ولا يهبط عن ٧٠ حتى في منتصف الليل، وهو ما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تصنيفها المدينة الثانية في العالم من حيث التلوث السمعي. لا تتوفر لسورية أرقام رسمية حديثة في هذا الشأن، وهذا في حد ذاته يقول شيئًا، لكن المشهد اليومي لا يوحي بأن الواقع أهدأ مما هو عليه في القاهرة، والأرجح أنه أشد.

الجسد الذي لا ينام

ما تكشفه الأبحاث، وقد يكون الأهم في هذا الملف كله، هو أن الدماغ حين يُقيم سنوات في بيئة صاخبة يُطوّر آلية تكيّف لاإرادية تُخمد الوعي الحسي بالصوت، فتبدو الضوضاء كأنها اختفت، بينما الجهاز العصبي لا يزال يعالجها واللوزة الدماغية المسؤولة عن الاستجابة للخوف والتهديد لا تزال تعمل بكامل طاقتها.

فالاعتياد لا يعني الزوال، بل يعني أن الضوضاء انتقلت من الوعي إلى الجسد.

ما يحدث فيزيولوجيًا هو أن الجسد يُفرز الكورتيزول باستمرار، ذلك الهرمون المرتبط بالإجهاد الذي يرفع ضغط الدم، ويُضيّق الأوعية، ويُبقي الجهاز العصبي في وضع الاستنفار، وحين تصبح هذه الحالة مزمنة تتحول إلى خلفية ثابتة للحياة لا يلاحظها أحد، بينما الجسد يدفع ثمنها يوميًا.

وقد وثّقت الأبحاث ارتباطًا واضحًا بين هذا التعرض المزمن وبين ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب والغضب المتقطع عديم المسبب الظاهر، فضلًا عن اضطرابات النوم والتراجع في القدرة على التركيز، بل وجد باحثون أن النشاط المتصاعد في اللوزة الدماغية لدى من يسكنون مناطق مرتفعة الضوضاء يرتبط بزيادة الالتهابات الشريانية وخطر أمراض القلب.

قانون على الورق

أدرجت سورية في تشريعاتها البيئية حدودًا لمستويات الضوضاء المسموح بها، وهي ليست استثناء في ذلك، بل تشاركها مصر ولبنان والعراق وغيرها، غير أن الهوة بين النص والتطبيق تظل واسعة في كل هذه الحالات، وقد تكون في سورية أوسع ما تكون.

ليس الغرض من هذا الكلام إضافة هم جديد فوق همومنا المتراكمة، بل الوعي فقط، لأن مجرد الوعي بمصدر الضغط يُغيّر شيئًا في طريقة استجابة الجسد له. ومنح النفس فترات من الهدوء، ولو كانت قصيرة، ليس ترفًا في بيئة كهذه بقدر ما هو ضرورة صحية.

المدينة التي لا تهدأ تُنتج بشرًا لا يقدرون على الهدوء، وليس في ذلك شيء يخص الطبع أو الشخصية، بل يخص الجسد الذي لم يُعطَ يومًا فرصة للراحة الحقيقية.

وفي سورية التي خرجت مثقلة بسنوات من الألم والضجيج، يصبح بناء مجتمع أهدأ ليس ترفًا، بل ضرورة إنسانية لصون ما تبقى من طاقة هذا الإنسان المنهك لعله ينعم بشيء من التعافي.

القرار السياسي بين نفوذ «حيتان المال» وتحديات إعادة الإعمار

بقلم: د. أنس عبد الجليل كيال

إن استقرار أي نظام سياسي يقوم على ثلاث أدوات جوهرية: السلاح، المال، والإعلام.

هذه الأدوات ليست شراً في ذاتها، بل هي «وسائل حكم» يمكن توظيفها في الديمقراطيات لحماية الحقوق، أو إساءة استخدامها في الأنظمة الاستبدادية لترهيب الأجساد، وشراء الولاءات، وتزييف الحقائق. لذا، فإن المعركة الحقيقية ليست مع الأدوات، بل في وضع الضمانات التي تمنع انحرافها لتصبح وسائل قمع.

لقد نجحت المجتمعات الغربية في لجم «سلاح الدولة» عبر صناديق الاقتراع، مما قلل من مستويات العنف الصريح، ومع ذلك، لم تنهِ الديمقراطية هيمنة النخب، بل نقلت المعركة إلى ميدان جديد؛ حيث استُبدلت «القوة الخشنة» بـ «القوة الناعمة».

لقد فتح هذا الانتقال الباب واسعاً أمام «سلطة المال» لتكون هي المحرك الفعلي للمشهد، حيث يتم التحكم في المجتمع وصياغة توجهاته من خلف ستار الديمقراطية الإجرائية.

ومع توسع الرأسمالية، تسرب المال إلى السياسة عبر تمويل الحملات، حتى أصبح السياسي مديناً بكرسيه لرجال الأعمال لا للشعب. والنتيجة قوانين تُفصل على مقاس الأثرياء، مما عمق الفجوة بين الطبقات، ولمنع الاعتراض، استُخدم الإعلام لتشتيت الانتباه وتصوير هذا الخلل كـ «قمة الحرية».

لماذا يهمنا هذا الكلام في سورية اليوم؟

نتطلع جميعًا اليوم لبناء المستقبل، ولكن تبرز معضلة تمويل «إعادة الإعمار» كأكبر تحدٍ بنيوي؛ وتظهر معها مخاطر تقييم مقدرات الدولة كـ «أصول متعثرة» (Distressed Assets) يتم التنازل عنها تحت ضغط الحاجة لإعادة البناء، كبديل اضطراري لتجنب الوقوع في «فخ الديون» والارتهان للقروض الدولية. إن هذا المسار، وإن بدا حلاً سريعاً، ينذر بنقل ملكية الثروة الوطنية لجهات استثمارية كبرى قد تختطف القرار السياسي قبل نضوج مؤسساته. إن النزيف في ملكية الأصول لا يهدد الاقتصاد فحسب، بل يهدد جوهر الحرية؛ فمن يملك الموارد سيمتلك بالضرورة حق صياغة السياسة القادمة.

إن الحل يتطلب ثورة في فهمنا لـ «المال»، عبر بناء نظام يقوم على ثلاثة مبادئ:

١. الحذر من زواج الثروة والسلطة: منع تحكم أصحاب المشاريع الضخمة والإمبراطوريات الإعلامية بالقرار السياسي، عبر آليات رقابية تضمن شفافية الأصول ومصادر تمويل العمل العام لكل من يتصدى للشأن العام.

٢. المال لخدمة الإنسان وتوظيف «الوسائل» الاقتصادية بمرونة: يجب أن يكون هدف الاقتصاد كرامة الإنسان؛ وذلك بتبني نهج يتجاوز الجمود الأيديولوجي بين «اليمين» و«اليسار». إن السياسات الاقتصادية يجب أن تُعامل كـ «أدوات تقنية» تُطبق في الزمان والمكان المناسبين وللفئات المستهدفة، بدلاً من فرضها كأيديولوجيا شمولية. وهنا يبرز دور المجتمع المدني في قيادة نماذج تشاركية كالتعاونيات الإنتاجية، التي تمنح الأولوية للخدمة والتعافي الاجتماعي فوق مبدأ تعظيم الربح، خاصة في عقد إعادة الإعمار.

٣. الاستدامة والحق السيادي للأجيال: احترام البيئة وحماية موارد سورية من البيع السريع تحت ضغوط الأزمات، مع وضع أطر قانونية تضمن حق الشعب السوري في استعادة ملكية أصوله وموارده الوطنية تدريجياً على المدى الطويل. إن ضمان عودة هذه الثروات ليد أبنائنا هو الضمانة الوحيدة لاستقلال قرارهم السياسي ومنع ارتهانه للقوى الخارجية أو المصالح الضيقة.

إن بناء نظام اقتصادي عادل يحمي الأصول الوطنية هو الضمانة الوحيدة لصلاح السياسة، فبدون سيادة اقتصادية للمواطن، ستتحول الديمقراطية إلى مجرد واجهة لحكم «ملاك الأصول»، مهما كانت بدايتها سليمة. والله المستعان.

الدمشقيون أناقة الروح في وجه الزمن
قــراءة في كتاب (دمـشـق مدينة السحر والشعر) لــ (محمد كرد علي)

بقلم: أ. آسيا نابلسي

حين كتب محمد كرد علي كتابه «دمشق مدينة السحر والشعر» لم يكن يؤرّخ لمدينةٍ بقدر ما كان يحاول أن يفهم سرّها. لم يكن يبحث عن الشوارع، بل عن البشر الذين جعلوا من الشوارع ذاكرةً حيّة. وفي الفصول التي خصّصها لأهل دمشق، يضعنا أمام حقيقة بسيطة وعميقة في آن واحد وهي أن: (دمشق لا تُفهم من حجارتها، بل من ناسها).

ويرى كرد علي أن أهل دمشق تشكّلوا عبر قرونٍ طويلة من المرور العنيف للتاريخ فوق رؤوسهم؛ من الآشوريين إلى الرومان، ومن العثمانيين إلى الفرنسيين. ومع ذلك، يلاحظ أن الدمشقي ظلّ دائمًا هو نفسه: هادئًا، معتدلًا، يميل إلى الحياة أكثر مما يميل إلى الصراع، ويحب النظام والذوق والجمال حتى في تفاصيله الصغيرة

كان يصفهم بوصف: (أناس يأخذون من كل من مرّ بهم، لكنهم لا يذوبون فيه).

وهنا تحديدًا يبدأ سرّ دمشق.

الدمشقي: ابن الاستمرارية لا ابن اللحظة

ما لفت نظري في قراءة «كرد علي » أنه لا يرى أهل دمشق ضحايا تاريخهم، بل صُنّاع توازنهم معه، فدمشق، كما يقول، تعرّضت لنكبات كثيرة، لكنها لم تفقد نظامها الاجتماعي ولا رصانتها الأخلاقية. ظلّت العائلة فيها مركزًا، والبيت ملاذًا، والعلاقات قائمة على أدبٍ غير مكتوب لكنه محسوس (كما يقول كرد علي).

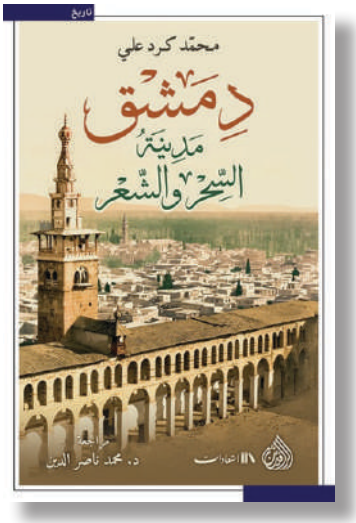

وهذا ليس تفصيلًا عابرًا، بل هو ما يفسّر لماذا يبدو الدمشقي دائمًا وكأنه يعيش على إيقاع مختلف: (أبطأ قليلًا... أهدأ كثيرًا... وأعمق مما يبدو).

اليوم، بعد الحرب، شعرت أن هذا الكتاب كأنه كُتب الآن، فما مرّ به الدمشقيون في السنوات الأخيرة لم يكن حدثًا عابرًا في تاريخهم، بل زلزالًا نفسيًا واجتماعيًا. تغيّرت المدينة ديموغرافيًا، وتبدّلت أنماط العيش، وانكسرت أشياء كثيرة في الداخل.

ومع ذلك لم ينكسر الجوهر.

ففي أحياء دمشق القديمة ما زالت الحياة اليومية تُدار بعناد جميل: القهوة تُقدَّم كما كانت (على أواتيلها)، والعلاقات تحفظ حياة الناس كما كانت على نحو ما زالت على وجوههم البسمة، والناس يواصلون العيش بطريقة تشبه إعلانًا صامتًا عن البقاء، ورغم الضغوط الاقتصادية والنفسية الناتجة عن الحرب، حافظ أهلها على قدر ملحوظ من التماسك الأسري والاجتماعي مقارنة بمدن أخرى شهدت النزاع نفسه، بحسب (تقارير UNDP عن الصمود الاجتماعي في سورية).

الجينات الثقافية التي لا تُقصف

إذا أردنا أن نستخدم لغة مجازية دقيقة، يمكن القول إن الحرب أثّرت على الدمشقيين في كل شيء تقريبًا إلا في «جيناتهم الثقافية»، فما زال الدمشقي يحب الجمال حتى وهو متعب، ويحافظ على شكله الاجتماعي حتى وهو موجوع، ويتمسك بالحياة اليومية كأنها فعل مقاومة.

وهذا تمامًا ما لمح إليه «كرد علي» حين قال: (إن أهل دمشق يميلون إلى السكينة، ولا يُستفزّون بسهولة لكنهم لا ينسون أنفسهم)

دمشق كحالة إنسانية

الحقيقة أن دمشق ليست مجرد مدينة نجت من التاريخ، بل مدينة تعلّمت كيف تعيش معه دون أن تفقد نفسها.

ولهذا، حين ننظر إلى الدمشقي اليوم، لا نراه فقط كإنسان خرج من حرب، بل كامتداد طويل لإنسان خرج من حروب كثيرة قبلها... واحتفظ بشيء واحد لم يخسره: (أسلوبه في أن يكون إنسانًا).

إن قراءة كتاب (دمشق مدينة السحر والشعر) اليوم لا تعني استعادة الماضي بل فهم الحاضر بعمق أكبر، فالدمشقي الذي وصفه كرد علي قبل عقود هو نفسه الذي نراه اليوم أكثر تعبًا ربما أو أكثر حذرًا، لكنه لم يصبح أقل أناقة في روحه و شكله ولا أقل وفاءً لمدينته.

ودمشق كما كانت دائمًا لا تزال تثبت أن المدن لا تُهزم حين يعرف أهلها كيف يبقون أنفسهم.

تديّن بلا أثر

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي

ليس أخطر ما في الإنسان أن يبتعد عن الدين، بل أن يقترب منه دون أن يتغيّر، أن يعيش داخل الخطاب الديني ويبقى خارج معناه الحقيقي. أن يحفظ الآيات ويستشهد بالأحاديث، يعرف ما يجوز وما لا يجوز، ما هو الصحيح وما هو الراجح، لكن حين يُختبر في الحياة يسقط في اختبار أبسط القيم: في الصدق، في الرحمة، في الأمانة، في تحمل المسؤولية.

نصلّي كثيراً… لكننا لا نلين، نصوم كثيراً… لكن قلوبنا لا تصفو، نحجّ ونعود محمّلين بالصور والقصص، لا بالتحوّل الحقيقي الذي لا يُرى بالكاميرا، بل يُرى في ردّات الفعل، في طريقة الغضب، في أسلوب الخلاف، في قدرتنا على الاعتراف بالخطأ.

كأن العبادة صارت طقساً نؤديه، لا تجربة تعيد ترتيب الداخل، وكأن الدين صار شيئاً نضيفه إلى حياتنا، لا شيئاً يعيد تشكيلها من الجذور.

نمارس التدين أحياناً كهوية اجتماعية، نعرف كيف نتكلم (صح)، كيف نُظهر أنفسنا (ملتزمين)، كيف نختار الكلمات الآمنة، لكننا في العمق نعيش بنفس الأنانية القديمة، نفس الخوف، نفس حب السيطرة، نفس الهروب من مواجهة أنفسنا.

العبادة التي لا تغير علاقتك بالناس لم تغيرك أنت.

والإيمان الذي لا يجعلك أكثر تواضعاً، أكثر رحمة، أكثر وعياً بعيوبك، ليس إيماناً ناقصاً…بل إيمان لم يصل إلى قلبك بعد.

نستعمل الدين أحياناً كدرع نفسي نحتمي به من النقد، نبرّر به تقصيرنا، نقنع أنفسنا أننا على الطريق حتى لو كنا نؤذي من حولنا، ونكرر نفس الأخطاء، ونرفض الاعتراف بها.

أخطر أنواع التدين هو الذي يمنحك شعور الاكتمال المبكر: أن تشعر أنك وصلت، فتتوقف عن السؤال والمراجعة والشك في نفسك، وتتحول العبادة من وسيلة تزكية… إلى مخدّر ضمير.

نقرأ عن الصحابة وكأنهم قمم أخلاقية بعيدة المنال، وننسى أن سرّهم لم يكن في كثرة الشعائر فقط، بل في شدة محاسبة النفس، في خوفهم من أنفسهم أكثر من خوفهم من الناس، في شعورهم الدائم أنهم مقصرون مهما فعلوا.

الدين لم يأت ليصنع إنساناً مثالياً أمام الآخرين بل إنساناً صادقاً، لم يأت ليجمل صورتك، بل ليكسر أوهامك عن نفسك.

لم يأت ليعطيك شعور الطهارة، بل ليجعلك ترى أمراض قلبك بوضوح… ثم تبدأ علاجها، لا أن تصلي وتبقى كما أنت، وتصوم وتبقى قاسياً، تلتزم بالشعائر والعبادات وتبقى مستعلياً، هذا ليس ثباتاً على الإيمان… هذا تحنيط للروح باسم الدين.

أخطر ما يمكن أن يحدث للمتديّن أن يظن أن مشكلته الوحيدة مع الذنوب، بينما مشكلته الحقيقية مع نفسه، مع كبريائه، مع نفاقه الداخلي، مع صورته التي يحبّها أكثر من حقيقته.

الدين ليس أن تصبح أفضل من غيرك، بل أن تصبح أكثر صدقاً مع نفسك، أقل تبريراً، أقل هروباً، أكثر استعداداً لأن تنكسر من الداخل كي تُبنى من جديد.

فإذا لم يغيرك الدين من الداخل، فسيبقى مجرد ديكور أخلاقي، تعلّقه على روحك وتبقى كما أنت.

وصيةُ سفَّاح

للشاعر الأستاذ: حسين العبدالله

أبحثُ دمي، أنا سفاحُ ذاتي ... فلا تبكي، وهاتي السيفَ هاتي
فحَولي .. كلُّ مَن حولي جياعٌ ... دعيني أُطعمِ الجوعى حياتي
وأنيابُ الزمانِ أكلْنَ كُلي ... وأبقينَ الفتاتَ من الفتاتِ
فما في جعبتي إلا قصيدٌ ... وما في الجيبِ إلا أمنياتي
وما في الشعرِ ماءٌ أو رغيفٌ ... وما في الشعرِ ثوبٌ للعراةِ
وشعري لا يردُّ الميتَ حيًّا ... ولكني أواسي النائحاتِ
فكم أُمٍّ هناك كأمِّ موسى ... وأفئدةٍ وأمست فارغاتِ
هنا أمٌّ تشمُّ ثيابَ طفلٍ ... وغصَّت بالعطورِ الزاكياتِ
هنا أمٌّ على الأعتابِ باتت ... تفتشُ في الوجوهِ العابراتِ
هنا شيخٌ وينبشُ في ركامٍ ... ويصرخُ: يا بَنيَّ ويا بناتي
وفوق الشامِ بدرٌ ناحَ شوقًا ... لضحكةِ عاشقينَ وعاشقاتِ
ومئذنةٌ على الأمويِّ ثكلى ... فمن سيجيبُ «حي على الصلاةِ»؟!
دعيني إنَّ هذا الموتَ حقٌّ ... وإن أبطأتُ إنَّ الموتَ آتِ
وقولي للذين لهم نواحٌ ... وقد حملت سواعدُهم رُفاتي
إذا ما بيننا نبني جسورًا ... سنهدمُ كلَّ عرشٍ للطغاةِ
سأمضي ثم تبقى أمنياتي ... فعضِّي بالنواجذِ أمنياتي
وقولي لي (أُحبكَ) قبل موتي ... لأعشقَ ما تبقى من حياتي
وخُطي لي (أحبكَ) فوق قبري ... لأعشقَ - كلما فاحت - مماتي

ضحايا أم شركاء؟

بقلم: أ. محمد زكريا البدوي

في أحد الأحياء اجتمع الناس يشتكون من الفوضى في الشارع، القمامة تتكدّس، الأطفال يلعبون بين السيارات والكل غاضب.
تحدثوا كثيراً عن الإهمال، عن البلدية، عن (الناس التي لا تفهم)
انتهى الاجتماع... وعاد كلٌّ إلى بيته
في اليوم التالي رمى أحدهم كيس القمامة بجانب الحاوية الممتلئة وقال: (وماذا سيفرق كيس واحد؟) ذلك الكيس الواحد هو القصة كلّها.
نحن لا نصنع الفوضى بضربة واحدة، نصنعها بأشياء صغيرة نظن أنها لا تؤثر، نحب أن نقول إننا مجبورون، أن الحياة أقوى منا، أن المجتمع هكذا، أن الفرص قليلة، أن الناس لا تتغير.. الخ
نرتاح لفكرة أن المشكلة خارجنا، فهي تعفينا من المواجهة. لكن التاريخ لم يتغير بالشكوى
عندما بدأ النبي محمد ﷺ دعوته لم ينتظر واقعاً مثالياً، بل بدأ بتغيير الإنسان نفسه، فكان الإصلاح من الداخل... قبل أن يكون في الشوارع والأسواق.
كم مرة اخترنا الصمت بدل الكلام؟ كم مرة رأينا خطأً وقلنا: (ليس شأني؟)، كم مرة بررنا لأنفسنا ما ننتقده عند غيرنا؟
والسؤال:
هل نحن ضحايا الواقع الصعب الذي نحن فيه؟ أم أننا كنا شركاء في صناعة هذا الواقع بصمتنا، بتأجيلنا، بتنازلاتنا الصغيرة؟ وخصوصًا أن الظروف لا تُبنى فجأة، هي تتشكل من قرارات يومية، قرارات أشخاص عاديين يشبهوننا تماماً،
السؤال ليس لنجلد أنفسنا... بل لنستعيد دورنا الحقيقي ولنعرف ما إذا كنا جزءاً من المشكلة أولا، لأننا إن كنا كذلك، فنحن قادرون أن نكون بداية الحل
سؤال إن أجبنا عنه بصدق سيتغير شيء فينا
وسيكون القادم أفضل...

نظم تيار سورية الجديدة إفطاراً رمضانياً في الغوطة الشرقية عشية الذكرى الخامسة عشرة للثورة، بمشاركة أعضاء وشخصيات عامة، بهدف تعزيز التواصل والحوار، وتناول التيار خلال هذا اللقاء مخاطر الخطاب الشعبوي مؤكداً أن الحلول العاطفية تعمق الانقسام، وأن بناء الدولة يتطلب وعياً ومسؤولية.